صفه معلوم صه

كذلك واذا ابن حال مثال لو جه علم ان جريانه في جميع الامثلة على ستوا
ثبت الحكم الكلي بلا استبهه ومثل هذا اسمي في النظريات تصور البرهان الكلي
في مثال تا نبيتا به فان انس النفس بالجزئيات اكثر من انسها بالكليات **قوله**
وبعد تحقق العلم بالوضع يحصل علمه العلم بالمدلول الالتزامي الخ ضروري
بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى ان يبقى المراد الاختلاف في الوضوح
بالنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطه
والبعض الاخر بالعكس **قوله** فيمكن تاديه الملزوم فيه ان الخ دلالة
الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم لا دلالة اللازم من حيث
هو لازم على الملزوم وهنا تاديه الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة
المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزاميه اللهم الا ان يراد باللزوم
التبعية وبالملزوم المتبوع وباللازم التابع وبلا خطى في كل منهما الملزومية
بالمعنى المعتبر عند اهل الفن فتامل **قوله** بل الامر بالعكس الذي
تقتضيه ما سبق ان يكون المراد بالعكس ان دلالة الشيء على جزء جزئه اوضح
من دلالة جزئه على جزئه مثلا يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالته
دلالته على الحيوان عليه ولا تخفى في فساده وان الدليل لا يدل عليه بل انما يدل
على ان فهم الجسم من الانسان سابق على فهم الحيوان منه فلا بد من ان يراد
بالعكس هو عكس ما تضمنه الكلام السابق وهو قوله فانه فهم منه ضمنا ان دلالة
الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء جزئه لكن الامر ينبغي ان يكون بالعكس
قوله لكن المراد ههنا امثال الدهر الخ كانه اشار بقوله ههنا الى
مصطلح اهل البيان والدليل عليه ما قال السكاكي من ان ايراد المعنى الواحد
على صور مختلفة لا يتاتى في الدلالات العقلية وهي الانتقال من
معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما وح لا ضرورة لشارح المطالع هنا

القول

قوله فلا بد ان لا حد للعلاقة التي بمعناه

١٩٣

معلوم لها ذلك يعني لهذا المقول له

القول وايهم صرحوا بان التضمن لازم للمطابقه لان ذلك مبني على اصطلاح
اهل الميزان **قوله** ثم اللفظ الخ هذا مبني على ان دلالات التسميه في صعيبه
كما قال السيد قدس سره في شرح المفتاح والصواب في هذا المقام ما حققه
بعض مشايخنا وهو ان اللفظ بواسطة الوضع اما يفيد المعنى الموضوع
له او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في
الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل في الموضوع له
كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون هناك علاقة المشابهة
او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة مانعة عن اراده المعنى الموضوع له
كان استعارة وان لم تكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك القرينة
المانعة كان مجازا مرسلا وان لم تكن كان كناية **فاصول علم البيان**
الكلام اربعة فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك
في مطلق المجاز صارت ثلاثة وظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقي
من اصول هذا الفن الا انه لما رأينا له مراتب شرفا وترقى في الوضوح وان
فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يخفى **قوله** او غير ذلك
كانه اراد به التجريد او كونه مع نحو رأيت زيدا وعمرا وان جور دخوله في
التشبيه **قوله** لئلا يتوجه الى التسمية المذكور يعني ان الظاهر
الضمير رجوعه الى المذكور بحاله والظاهر وفيه نظر لان الظاهر في المعرفة
اذا اعيدت ان يكون عين الاولى لان الاصل في اللام هو العهد فلا فرق
بينها وبين الضمير في ذلك وفي انه يتوجه في كل منهما المعرفة بحمل لغير الاصل
وعليه ما قيل في التفسير انه لو كان المعترض باليا هو الاول لكان معنى
الظاهر هو الضمير لسبق المرجع فلما عدل عنه الى الظاهر امكن اعتبار هذه
النكتة فيه **قوله** وما ساد ان المعرفة الخ قالوا الاسم اذا ذكر مرتين

اما اصول علم البيان

بحث التشبيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)